Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

آليات التطبيع الاجتماعي للعنف ضد المرأة في المجتمع الليبي: مقاربة سوسيولوجية تحليلية

اميرة محمد عبدالسلام زحلوق

قسم علم الاجتماع ، كلية التربية العجيلات ، جامعة الزاوية ، ليبيا

Moramaz414@gmail.com

Mechanisms of Social Normalization of Violence Against Women in Libyan Society: An Analytical Sociological Approach

Amera Mohamed Abd-Salam Zahloug

Umivrsity of Zawia – Ajelat Faculty of Education, Sociology Department

تاريخ الاستلام:2026/01/06 –تاريخ المراجعة: 2026/01/30– تاريخ القبول: 2026/02/13– تاريخ للنشر :2026 /03/10

الملخص:

تهدف هذه الدراســـة إلى تحليل آليات التطبيع الاجتماعي للعنف ضـــد المرأة في المجتمع الليبي، من خلال مقاربة سوسيولوجية تحليلية تركز على فهم كيفية تحول الممارسات العنيفة إلى سلوكيات مألوفة ومقبولة اجتماعياً. تعتمد الدراسة على المنهج الوصـــفي التحليلي في صـــيغته النقدية، وتوظف أدوات تحليل المحتوى والمراجعة المنهجية للأدبيات السوسيولوجية العربية والعالمية.

تتناول الدراسة الأشكال المتعددة للعنف ضد المرأة (الجسدي، النفسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الجنسي، الرمزي)، وتحلل العوامل الاجتماعية والثقافية المســـؤولة عن اســـتمراره، مركزة على دور الأعراف الاجتماعية، والتقاليد المتوارثة، والقيم الثقافية، والممارسات اليومية، وأنماط التنشئة الاجتماعية في إنتاج وتطبيع العنف.

تكشـف الدراســة عن وجود "دائرة تطبيع وإعادة إنتاج" للعنف، تبدأ من الأعراف والقيم المشــرعنة للهيمنة الذكورية، وتنتقل عبر التنشئة الاجتماعية، وتتجسد في الممارسات اليومية، وتعززها آليات الصمت المجتمعي وضعف المؤسسات، لتنتج في النهاية أعرافاً أكثر رسـوخاً. وتخلص الدراسـة إلى أن مواجهة الظاهرة تتطلب تدخلاً متعدد المسـتويات (ثقافي، اجتماعي، مؤسسي، معرفي)، يتجاوز المقاربات القانونية الضيقة إلى معالجة جذرية للأبعاد الثقافية والاجتماعية التي تسمح باستمرار العنف وتطبيعه.

وتقدم الدراسـة مجموعة من التوصـيات العملية لتعزيز الوعي المجتمعي، وتطوير المناهج التعليمية، وتأهيل المؤسـسـات، ودعم البحث العلمي، بهدف كسر دائرة تطبيع العنف والمساهمة في بناء مجتمع أكثر عدالة ومساواة.

الكلمات المفتاحية: التطبيع الاجتماعي؛ العنف ضـــد المرأة؛ المجتمع الليبي؛ الأعراف الاجتماعية؛ العنف الرمزي؛ النوع الاجتماعي؛ التنشئة الاجتماعية.

Abstract:

This study aims to analyze the mechanisms of social normalization of violence against women in Libyan society through an analytical sociological approach that focuses on understanding how violent practices transform into familiar and socially acceptable behaviors. The study employs the descriptive analytical method in its critical form, utilizing content analysis tools and systematic review of Arabic and international sociological literature.

The study examines the multiple forms of violence against women (physical, psychological, economic, social, sexual, and symbolic) and analyzes the social and cultural factors responsible for its persistence, focusing on the role of social norms, inherited traditions, cultural values, daily practices, and patterns of socialization in producing and normalizing violence.
The study reveals the existence of a "circle of normalization and reproduction" of violence, beginning with norms and values that legitimize male dominance, transmitted through socialization, embodied in daily practices, reinforced by mechanisms of social silence and institutional weakness, ultimately producing more entrenched norms. The study concludes that confronting this phenomenon requires multi-level intervention (cultural, social, institutional, epistemic) that goes beyond narrow legal approaches to fundamentally address the cultural and social dimensions that allow violence to persist and become normalized.
The study presents a set of practical recommendations to enhance social awareness, develop educational curricula, rehabilitate institutions, and support scientific research, aiming to break the circle of normalization of violence and contribute to building a more just and equal society.
Keywords: Social Normalization; Violence Against Women; Libyan Society; Social Norms; Symbolic Violence; Gender; Socialization.

1. الإطار العام للدراسة

1.1. المقدمة

تُعد ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي (Gender-Based Violence) ضـــد المرأة إحدى أكثر الإشـــكاليات الاجتماعية تعقيداً في السياقات العربية المعاصرة، نظراً لارتباطها ببنى اجتماعية وثقافية عميقة تتجاوز تفسيرات السلوك الفردي. لا تمثل هذه الظاهرة مجرد أفعال منحرفة أو حالات مرضـية فردية، بل تعكس في كثير من الأحيان أنسـاقاً ثقافية متكاملة تسـمح بإنتاج وإعادة إنتاج ممارسـات العنف عبر الأجيال. وفي هذا السـياق، يبرز مفهوم "التطبيع الاجتماعي" (Social Normalization) كأداة تحليلية أسـاسـية لفهم كيف تتحول الممارسـات العنيفة إلى سـلوكيات مألوفة ومقبولة ضمن النسيج الاجتماعي.

يشـير التطبيع الاجتماعي إلى العملية الاجتماعية – النفسـية التي يتم من خلالها دمج بعض الممارسـات والسـلوكيات في نسـيج الحياة اليومية، بحيث تفقد صـفتها كسـلوكيات اسـتثنائية أو منحرفة وتكتسـب شـرعية اجتماعية ضـمنية. ووفقاً لهذا المنظور، فإن اسـتمرار العنف ضـد المرأة لا يعود فقط إلى غياب التجريم القانوني، بل يرتبط عضـوياً بمنظومات الأعراف والتقاليد والقيم الثقافية التي تعيد إنتاج هذه الممارسات وتضفي عليها صفة "الطبيعي" أو "المتوقع" [العناني، 2020؛ السيد، 2022].

في المجتمع الليبي، كما هو الحال في العديد من المجتمعات العربية، تتشـابك عوامل متعددة تسـهم في تشـكيل المواقف الاجتماعية تجاه المرأة ودورها داخل الأسـرة. وتشـمل هذه العوامل: أنماط التنشـئة الاجتماعية الأبوية، والأعراف القبلية المتوارثة، والخطاب الثقافي السائد حول "الخصوصية الأسرية" التي تضع العلاقة الزوجية خارج نطاق المساءلة المجتمعية [البوعزيزي، 2021]. ويؤدي تكرار هذه الممارسـات في ظل غياب خطاب مجتمعي ناقد إلى تحولها إلى أنماط سـلوكية معيارية، الأمر الذي يعزز عملية تطبيع العنف ويجعلها جزءاً من "النظام الرمزي" (Symbolic Order) الذي يحكم العلاقات بين الجنسين [بورديو، 2005؛ حمود، 2023].

ومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم قراءة سوسيولوجية تحليلية لآليات التطبيع الاجتماعي التي تسهم في استمرار العنف ضـد المرأة في المجتمع الليبي، من خلال التركيز على الدور الذي تلعبه الأعراف والتقاليد والقيم الثقافية في تشـكيل هذه الآليات وإعادة إنتاجها. كما تهدف الدراسـة إلى تحديد نقاط التدخل الممكنة لتفكيك هذه الآليات وتعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر العنف وآثاره المدمرة على استقرار الأسرة ومسار التنمية الاجتماعية.

2.1. مشكلة الدراسة

تمثل ظاهرة العنف ضـــد المرأة تحدياً بنيوياً عميقاً يواجه المجتمعات العربية المعاصـــرة، على الرغم من الجهود الدولية والمحلية المتزايدة للحد منها. ويُلاحظ أن اسـتمرار هذه الظاهرة لا يرتبط فقط بعوامل فردية أو ظرفية، بل يتصـل اتصـالاً وثيقاً بمنظومات اجتماعية وثقافية متكاملة تعمل على تبرير هذه الممارسـات والتقليل من خطورتها، وتحويلها إلى جزء من المألوف واليومي في الحياة الاجتماعية.

تشير الدراسات السوسيولوجية الحديثة إلى أن العديد من المجتمعات العربية تشهد ما يمكن وصفه بـــ "تطبيع العنف" (Normalization of Violence)، حيث تتحول بعض أشكال العنف ضد المرأة – خاصة في الفضاء الأسري – إلى ممارسات مقبولة اجتماعياً تحت مسميات "التأديب" أو "الحفاظ على الأسرة" أو "الستر". ويعمل هذا التطبيع عبر آليات معقدة تشـمل الأعراف الاجتماعية، والتنشـئة الأسـرية، والخطاب الثقافي والديني السـائد، بل وحتى بعض الممارسـات المؤسسية [الطريفي، 2021؛ عبد الحميد، 2022].

في المجتمع الليبي، تتداخل عوامل متعددة لتشكل بيئة خصبة لاستمرار هذه الظاهرة: التحولات الاجتماعية العميقة التي أعقبت ثورة 2011، وضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمي، واستمرار هيمنة الأعراف القبلية والعشائرية على العلاقات الاجتماعية، وتأثير الخطاب الديني التقليدي في تشـكيل الوعي الجمعي [الأحيول وبشـير، 2024؛ الزليتني، 2020]. كما يسـهم "صـمت المجتمع" تجاه حالات العنف، والخوف من الوصـمة الاجتماعية التي تلاحق الضـحية لا الجاني، وضـعف الوعي بخطورة الظاهرة، في إبقاء معظم حالات العنف في نطاق "الخصـوصـية" التي لا تسـمح بتدخل مجتمعي أو مؤسسي فعال.

انطلاقاً من ذلك، تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: كيف تسهم آليات التطبيع الاجتماعي في استمرار العنف ضد المرأة داخل المجتمع الليبي؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس تساؤلات أكثر تحديداً تتعلق بدور الأعراف والتقاليد، والقيم الثقافية، والممارسات اليومية، وأنماط التنشئة الاجتماعية في تشكيل هذه الآليات وإعادة إنتاجها.

3.1. أهمية الدراسة

تتحدد أهمية هذه الدراسة على المستويين العلمي والمجتمعي على النحو التالي:

أولاً: الأهمية العلمية

1. **التجديد المفاهيمي:** تسـهم الدراسـة في إثراء الأدبيات السـوسـيولوجية العربية من خلال توظيف مفهوم "التطبيع الاجتماعي" كأداة تحليلية لفهم ظاهرة العنف ضـد المرأة، وهو مفهوم لم يحظ بالاهتمام الكافي في الدراسـات العربية مقارنة بالدراسات الغربية.
2. **سـد الفجوة البحثية:** تسـتجيب الدراسـة لندرة البحوث السـوسـيولوجية التي تتناول آليات تطبيع العنف ضـد المرأة في السياق الليبي تحديداً، خاصة في مرحلة ما بعد 2011.
3. **التكامل المنظوري:** تجمع الدراسة بين مقاربات نظرية متعددة (البنائية الاجتماعية، النظرية النقدية، سوسيولوجيا العنف الرمزي) لتقديم فهم أكثر تركيباً للظاهرة.

ثانياً: الأهمية المجتمعية

1. **توعوية:** تسـهم نتائج الدراسـة في رفع الوعي المجتمعي بخطورة تطبيع العنف ضـد المرأة، وكيف يمكن للممارسـات اليومية العادية أن تعيد إنتاج أنماط من العلاقات غير المتكافئة.
2. **سياسية:** تقدم الدراسة قاعدة معرفية يمكن لصانعي السياسات والمؤسسات المعنية بقضايا المرأة الاستناد إليها في تصميم برامج التدخل والتوعية.

3. **تغييرية:** تساعد الدراسة في تحديد الأعراف والممارسات الاجتماعية الأكثر إسهاماً في تطبيع العنف، مما يمهد الطريق لتدخلات مجتمعية أكثر استهدافاً وفعالية.

4.1. أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. **تأصيل نظري:** تحليل مفهوم التطبيع الاجتماعي وتفكيك مكوناته النظرية والإجرائية في سياق دراسات العنف ضد المرأة.
2. **تشخيصي:** تحديد أشكال وآليات التطبيع الاجتماعي الأكثر شيوعاً في المجتمع الليبي، والتي تسهم في ترسيخ العنف ضد المرأة.
3. **تحليلي:** الكشف عن الدور الذي تلعبه الأعراف والتقاليد والقيم الثقافية والممارسات اليومية في تشكيل المواقف الاجتماعية المتسامحة مع العنف.
4. **تفسيري:** فهم العوامل الاجتماعية والثقافية التي تحد من قدرة المجتمع الليبي على مواجهة الظاهرة وتفكيك آليات تطبيعها.
5. **تطبيقي:** تقديم رؤية تحليلية متكاملة تسهم في تطوير استراتيجيات التدخل المجتمعي للحد من الظاهرة وتعزيز ثقافة الحقوق والمساواة.

5.1. تساؤلات الدراسة

1. ما مفهوم التطبيع الاجتماعي في الأدبيات السوسيولوجية المعاصرة، وكيف يمكن توظيفه لفهم استمرار الظواهر الاجتماعية العنيفة؟
2. ما أبرز آليات التطبيع الاجتماعي التي تسهم في استمرار العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي؟
3. كيف تؤثر الأعراف الاجتماعية والتقاليد المتوارثة في تشكيل مواقف القبول الاجتماعي تجاه العنف ضد المرأة؟
4. ما دور القيم الثقافية السائدة والممارسات اليومية في تعزيز أو إضعاف تقبل المجتمع للعنف ضد المرأة؟
5. ما أهم العوامل الاجتماعية والثقافية التي تحد من قدرة المجتمع الليبي على مواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة؟

6.1. منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Approach) في صيغته النقدية، وهو منهج يسمح بوصف الظاهرة محل الدراسة وصفاً دقيقاً، ثم تحليل العلاقات بين مكوناتها المختلفة في إطار نظري متكامل. ويتناسب هذا المنهج مع طبيعة الدراسة النظرية التحليلية التي لا تعتمد على جمع بيانات ميدانية أصلية، بل على إعادة قراءة وتحليل الأدبيات والدراسات السابقة.

مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في الأدبيات النظرية والدراسات السوسيولوجية العربية والعالمية التي تناولت ظاهرة العنف ضد المرأة من منظور اجتماعي وثقافي، مع تركيز خاص على الدراسات التي تعنى بالسياق العربي والليبي.

أدوات جمع المعلومات: تعتمد الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) للدراسات السابقة والأطر النظرية، وأسلوب المراجعة المنهجية (Systematic Review) للأدبيات المتاحة.

7.1. حدود الدراسة:

- **حدود موضوعية:** تركز الدراسة على تحليل الآليات الاجتماعية والثقافية لتطبيع العنف ضد المرأة، ولا تتناول الأبعاد القانونية أو الاقتصادية إلا في سياق ارتباطها بالبعد الاجتماعي.
- **حدود مكانية:** المجتمع الليبي (مع الاستفادة من دراسات عربية أخرى للمقارنة والاستنارة).

– **حدود زمانية:** الاعتماد على أدبيات ودراسات صدرت بشكل أساسي في العقدين الأخيرين (2005–2025) لضمان مواكبة التطورات النظرية والميدانية.

2. العنف ضد المرأة في الأدبيات السوسيولوجية: الأشكال والعوامل الاجتماعية والثقافية

التمهيد

تحتل ظاهرة العنف ضد المرأة موقعاً مركزياً في الخطاب السوسيولوجي المعاصر، خاصة مع تطور مقاربات النوع الاجتماعي (Gender) والنظريات النقدية التي تركز على علاقات القوة والهيمنة داخل المجتمع. لم تعد هذه الظاهرة تُقرأ بوصفها سلوكاً فردياً منحرفاً، بل يُنظر إليها اليوم على أنها نتاج بنى اجتماعية وثقافية متكاملة تعيد إنتاج التفاوت بين الجنسين عبر آليات التنشئة الاجتماعية والقيم السائدة [الركابي، 2021؛ Giddens & Sutton, 2021].

يهدف هذا الفصل إلى تقديم قراءة نقدية للأشكال المختلفة للعنف ضد المرأة، ثم تحليل العوامل الاجتماعية والثقافية المرتبطة باستمراره، مع التركيز على السياق العربي والليبي.

1.2. المبحث الأول: أشكال العنف ضد المرأة في الأدبيات المعاصرة

يتخذ العنف ضد المرأة أشكالاً متعددة ومتداخلة، يمكن تصنيفها في إطار نموذج "الاستمرارية" (Continuum of Violence) الذي يشير إلى ترابط هذه الأشكال وتكاملها في إنتاج علاقات الهيمنة [كيلي، 2019؛ Kelly, 2019].

أولاً: العنف الجسدي (Physical Violence)

يمثل العنف الجسدي أكثر أشكال العنف وضوحاً، ويشمل جميع أفعال القوة البدنية التي تلحق أذىً بجسد المرأة: الضرب، والصفع، والركل، والحرق، واستخدام أدوات حادة، وصولاً إلى القتل. وتشير الدراسات إلى أن العنف الجسفي نادراً ما يكون معزولاً عن أشكال أخرى من العنف، ويرتبط في السياقات العربية بأنماط ثقافية تبيح للزوج "حق التأديب" [العنزي، 2022؛ World Health Organization, 2021]. في المجتمع الليبي، كشفت دراسة ميدانية على عينة من النساء المعنفات أن العنف الجسدي يحتل مرتبة متقدمة بين أشكال العنف الممارس، ويرتبط بتفسيرات ثقافية تعتبر الضرب وسيلة مشروعة لضبط العلاقات الأسرية [الأحيول وبشير، 2024].

ثانياً: العنف النفسي (Psychological Violence)

يُعرف العنف النفسي بأنه مجموعة الممارسات التي تستهدف إلحاق الضرر بالسلامة النفسية والعاطفية للمرأة: الإهانة المستمرة، والتهديد، والشتائم، والتقليل من القيمة، والعزل الاجتماعي، والتحكم في السلوك. ويُعد هذا النوع من العنف الأكثر انتشاراً والأقل توثيقاً، نظراً لصعوبة ملاحظته وإثباته [ستارك، 2019؛ Stark, 2019]. تشير دراسة جزائرية حديثة إلى أن العنف النفسي ضد المرأة في الوسط الأسري يترك آثاراً عميقة على شخصية الأبناء وعلى طرائق اكتسابهم للقيم والمعايير الاجتماعية [ابن سميشة، 2026].

ثالثاً: العنف الاقتصادي (Economic Violence)

يقصد به السيطرة على الموارد المالية للمرأة أو حرمانها من حقوقها الاقتصادية: منعها من العمل، التحكم في دخلها، حرمانها من الميراث، الاستيلاء على ممتلكاتها. ويؤدي هذا النوع من العنف إلى تقليل استقلالية المرأة الاقتصادية وزيادة اعتمادها على المعتدي، مما يعزز دائرة العنف ويجعل الخروج من العلاقة المسيئة أكثر صعوبة [عدلي، 2023؛ Adams et al., 2020].

رابعاً: العنف الاجتماعي (Social Violence)

يتمثل في الممارسات التي تهدف إلى عزل المرأة عن محيطها الاجتماعي: منعها من زيارة الأقارب، تقييد تواصلها مع الأصدقاء، حرمانها من المشاركة في المناسبات الاجتماعية. ويؤدي هذا النوع إلى تقليص شبكات الدعم الاجتماعي للمرأة،

مما يزيد من ضعفها ويجعلها أكثر عرضة للاستمرار في علاقة عنيفة [يونس، 2021؛ United Nations Women, 2022].

خامساً: العنف الجنسي (Sexual Violence)

يشمل جميع الأفعال ذات الطبيعة الجنسية التي تفرض على المرأة دون موافقتها، سواء داخل إطار الزواج أو خارجه. ويُعد العنف الجنسي انتهاكاً خطيراً للحق في السلامة الجسدية، ويرتبط في المجتمعات العربية بمنظومة من المحرمات والوصمات التي تمنع الإبلاغ عنه [جاكيس وآخرون، 2022؛ Jewkes et al., 2022].

سادساً: العنف الرمزي (Symbolic Violence)

يضيف المنظور البورديوي بعداً تحليلياً مهماً من خلال مفهوم "العنف الرمزي"، الذي يشير إلى الآليات غير المباشرة التي تمارس من خلالها الهيمنة الذكورية عبر أنساق رمزية (لغة، عادات، تصورات) تبدو طبيعية، فينقاد المسيطرون إليها دون شعور بالإكراه [بورديو، 2005؛ العرفي، 2022].

2.2. المبحث الثاني: العوامل الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالعنف ضد المرأة: مقاربة تركيبية

لا يمكن فهم ظاهرة العنف ضد المرأة فهماً عميقاً بمعزل عن السياق الاجتماعي والثقافي الذي تنتج فيه. تشكل العوامل الاجتماعية والثقافية نسيجاً معقداً من المحددات التي تتفاعل لإنتاج بيئة قد تسمح بالعنف أو تمنعه. يمكن تحليل هذه العوامل على النحو التالي:

1. الأعراف الاجتماعية (Social Norms):

تمثل الأعراف الاجتماعية قواعد سلوكية غير مكتوبة تحدد ما يعتبر مقبولاً أو مرفوضاً في المجتمع. وتشير الدراسات إلى أن الأعراف المتعلقة بأدوار الجنسين وعلاقات القوة بينهما تشكل عاملاً حاسماً في استمرار العنف. ففي مجتمعات تعتبر سلطة الرجل على المرأة أمراً مفروغاً منه، يصبح العنف أداة مشروعة للحفاظ على هذه السلطة [فلود، 2019؛ Flood, 2019]. وقد كشفت دراسة عربية حديثة عن تأثير الأعراف الاجتماعية في تشكيل المواقف تجاه حقوق المرأة، حيث تظل هذه الأعراف تشكل عائقاً رئيسياً أمام تمكين المرأة على الرغم من تطور التشريعات [عبد الرحمن، 2025].

2. التنشئة الاجتماعية (Socialization):

تعد التنشئة الاجتماعية الآلية الأساسية التي يتم من خلالها نقل القيم والمعايير الاجتماعية من جيل إلى آخر. وتعمل الأسرة والمدرسة والإعلام والمؤسسات الدينية معاً على تشكيل وعي الأفراد بأدوارهم "الطبيعية" داخل المجتمع. وفي سياقات عديدة، تسهم التنشئة الاجتماعية في ترسيخ تصورات هرمية للعلاقة بين الجنسين، تعزز ما يسمى "بعقيدة الذكورة" (Masculinity Ideology) التي تربط الرجولة بالقوة والسيطرة [كنيل وبيرس، 2015؛ Connell & Pearse, 2015]. وفي السياق العربي، أظهرت دراسات أن التنشئة الاجتماعية الأبوية تسهم في إعادة إنتاج العنف ضد المرأة عبر الأجيال [إبراهيم، 2021

3. عدم المساواة البنيوية (Structural Inequality):

تعد عدم المساواة بين الجنسين في مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية والوصول إلى الموارد أحد العوامل البنيوية الأساسية المرتبطة بانتشار العنف. فالمجتمعات التي تتسع فيها فجوة النوع الاجتماعي غالباً ما تشهد مستويات أعلى من العنف [برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023؛ UNDP, 2023].

4. أنظمة المعتقدات والتفسيرات الثقافية (Belief Systems):

في بعض الحالات، تُستغل المعتقدات الدينية والثقافية لتبرير العنف ضد المرأة أو التغاضي عنه. ورغم أن النصوص الدينية الأساسية تدعو إلى العدالة والكرامة، فإن تفسيرات اجتماعية أبوية تُنتج خطاباً يبرر الهيمنة الذكورية [حركة مساواة، 2022]. هذا التداخل بين الديني والثقافي والاجتماعي يخلق شرعية زائفة للعنف يصعب تفكيكها.

يخلص هذا القسم إلى أن العنف ضد المرأة ظاهرة متعددة الأبعاد لا يمكن اختزالها في عامل واحد، بل هي نتاج تفاعل معقد بين أشكال متعددة من العنف (الجسدي، النفسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الجنسي، الرمزي) وعوامل اجتماعية وثقافية بنيوية (الأعراف، التنشئة، عدم المساواة، أنظمة المعتقدات). وتؤكد المقاربة التركيبية أن معالجة الظاهرة تتطلب تدخلاً على مستويات متعددة: القانوني، والثقافي، والاجتماعي، والتربوي، في إطار استراتيجية متكاملة تستهدف تفكيك آليات تطبيع العنف وإعادة إنتاجه.

3. آليات التطبيع الاجتماعي للعنف ضد المرأة: الأعراف، القيم، والممارسات

1.3. المبحث الأول: الأعراف الاجتماعية كآلية للتطبيع

تمثل الأعراف الاجتماعية (Social Norms) إحدى أهم الآليات التي تعمل من خلالها عملية التطبيع الاجتماعي للعنف ضد المرأة. فالأعراف ليست مجرد أنماط سلوكية متكررة، بل هي قواعد معيارية تحمل بُعداً تقييمياً: تمثل "ما ينبغي أن يكون" في نظر أفراد المجتمع. ومن هنا فإن تحول ممارسة عنيفة إلى عرف اجتماعي يعني اكتسابها شرعية ضمنية تجعل مواجهتها صعبة [السيد، 2022؛ Bicchieri, 2017].

آليات تأثير الأعراف في تطبيع العنف:

1. **الامتثال الاجتماعي (Conformity):** يدفع الامتثال للأعراف السائدة الأفراد إلى تبني سلوكيات تتوافق مع توقعات الجماعة، حتى لو كانت هذه السلوكيات عنيفة، تجنباً للنبذ الاجتماعي أو الانتقاد.
2. **الانتقال بين الأجيال (Intergenerational Transmission):** تنتقل الأعراف المتسامحة مع العنف عبر الأجيال من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، حيث يتعلم الأطفال أن بعض أشكال العنف (كالضرب) هي أدوات مشروعة لحل الخلافات أو فرض السلطة [جاكيس وآخرون، 2020؛ Jewkes et al., 2020].
3. **الطابع البديهي (Taken-for-grantedness):** مع مرور الزمن، تفقد الممارسات المرتبطة بالأعراف صفتها كخيارات قابلة للنقاش، وتصبح جزءاً من "الطبيعة" أو "البديهي" الذي لا يُسأل عنه.

2.3. المبحث الثاني: القيم الثقافية وآليات إعادة الإنتاج

تؤدي القيم الثقافية (Cultural Values) دوراً أعمق في عملية التطبيع، فهي تمثل المبادئ العامة التي تستند إليها الأعراف والتقاليد. وتشمل القيم المرتبطة بالعنف ضد المرأة: قيم "الشرف"، وقيم "الطاعة"، وقيم "الخصوصية الأسرية"، وقيم "الرجولة" المرتبطة بالقدرة على السيطرة.

- **الخطاب الثقافي وتبرير العنف:**

يشكل الخطاب الثقافي السائد (في الإعلام، والأدب، والأغاني، والأمثال الشعبية) أداة قوية لتطبيع العنف. فكثير من الأمثال الشعبية العربية تبرر ضرب الزوجة أو تربط المحبة بالقهر [بوترعة، 2020]. وفي السياق الليبي، تنتشر تعبيرات ثقافية تقدم العنف كأداة "تربوية" ضرورية. وقد أشارت دراسة حديثة حول الأعراف الاجتماعية إلى أن التحول في هذه الأعراف يتطلب تدخلاً على مستويات متعددة، منها مستوى الوعي الفردي، ومستوى السياسات العامة، ومستوى الخطاب الإعلامي [عبد الرحمن، 2025].

- **التنشئة الاجتماعية وإعادة الإنتاج:**

تعمل الأسرة كأهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية على ترسيخ القيم الداعمة للعنف أو الرافضة له. ففي الأسر التي تشهد عنفاً، يتعلم الأبناء أن العنف أسلوب مشروع للتعامل مع الخلافات، وتتعلم البنات أن التبعية والقبول هما الدور "الطبيعي" للمرأة [ابن سميشة، 2026؛ إبراهيم، 2021].

3.3. المبحث الثالث: الممارسات اليومية كمسرح للتطبيع

لا يقتصر تطبيع العنف على المستوى المجرد للقيم والأعراف، بل يتجسد في الممارسات اليومية الدقيقة (Micro-practices) التي تشكل نسيج الحياة الاجتماعية. يمكن رصد هذه الممارسات في:

1. **اللغة اليومية:** استخدام تعابير تبرر العنف أو تهون من خطورته (مثل "هو راجل وغلطانه معاه"، أو "دا شوية تأديب").
2. **الصمت الاجتماعي:** يمثل الصمت عن رؤية العنف أو سماعه شكلاً من أشكال المشاركة في تطبيعه. فعندما لا يتدخل الجيران أو الأقارب عند وقوع عنف أسري، فإن ذلك يرسل رسالة ضمنية بأن ما يحدث مقبول.
3. **إلقاء اللوم على الضحية (Victim Blaming):** من أكثر آليات التطبيع فعالية تحويل المسؤولية من الجاني إلى الضحية: "هي اللي استفزته"، "كان لازم تطيعه عشان ما يضربهاش". هذه الممارسة تبرئ الجاني وتعزز استمرار العنف [الركابي، 2021].
4. **إضفاء صفة "الخصوصية" على العنف الأسري:** عندما يُنظر إلى العنف ضد الزوجة على أنه "شأن عائلي خاص" لا يحق لأحد التدخل فيه، فإن ذلك يخرجه من دائرة المساءلة المجتمعية ويعزز استمراره.

4. العوامل الاجتماعية المؤثرة في مواجهة العنف واستمراره: نحو رؤية تحليلية تركيبية

1.4. المبحث الأول: معوقات مواجهة المجتمع للعنف ضد المرأة

تواجه جهود مواجهة العنف ضد المرأة في المجتمعات العربية، ومنها المجتمع الليبي، مجموعة من المعوقات البنيوية والثقافية التي تحد من فعاليتها. يمكن تصنيف هذه المعوقات على النحو التالي:

1. **معوقات ثقافية (Cultural Barriers):**

– هيمنة الخطاب الأبوي (Patriarchal Discourse) الذي يعيد إنتاج التصورات الهرمية للعلاقة بين الجنسين.

– تسييس قضايا المرأة وجعلها ساحة صراع بين "الحداثة" و"الأصالة"، مما يعيق النقاش الموضوعي حول ظاهرة العنف [عبد الحميد، 2022].

– التفسيرات الاجتماعية المتحيزة للنصوص الدينية التي تُوظف لتبرير أشكال من السيطرة على المرأة [حركة مساواة، 2022].

2. **معوقات اجتماعية (Social Barriers):**

– استمرار الأعراف القبلية والعشائرية التي تضع "كرامة الجماعة" فوق كرامة الفرد، وتدفع إلى التغطية على حالات العنف حفاظاً على "سمعة" العائلة.

– تفكك النسيج الاجتماعي وضعف آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي في مواجهة العنف.

– انتشار ثقافة "الوصم" التي تلاحق الضحية وتجعل الإبلاغ عن العنف مكلفاً اجتماعياً [الأحيول وبشير، 2024].

3. **معوقات مؤسسية (Institutional Barriers):**

– ضعف آليات الحماية القانونية، وعدم فعالية تطبيق القوانين القائمة.

– تدني وعي بعض المؤسسات الرسمية (الشرطة، القضاء، الصحة، التعليم) بخصوصية التعامل مع ضحايا العنف.

– غياب برامج التأهيل والدعم النفسي والاجتماعي للناجيات من العنف [البيضاني، 2025].

4. **معوقات معرفية (Epistemic Barriers):**

– ندرة الدراسات الميدانية الدقيقة حول ظاهرة العنف ضد المرأة في السياق الليبي.

– غياب قواعد بيانات موثقة ومحدثة عن حالات العنف.

– ضعف تراكم المعرفة السوسيولوجية حول آليات تطبيع العنف في المجتمعات العربية [الزليتني، 2020].

2.4. المبحث الثاني: آليات استمرار الظاهرة: نحو نموذج تفسيري تركيبي

يمكن تقديم نموذج تفسيري تركيبي لفهم كيفية استمرار ظاهرة العنف ضد المرأة من خلال تفاعل العوامل السابقة، وذلك على النحو التالي:

– دائرة التطبيع وإعادة الإنتاج:

1. منطلق (الأعراف والقيم) التي تشرعن الهيمنة الذكورية وتحدد أدواراً غير متكافئة للجنسين.
2. وسيط (التنشئة الاجتماعية) التي تنقل هذه الأعراف والقيم إلى الأجيال الجديدة عبر الأسرة والمدرسة والإعلام.
3. ممارس (الممارسات اليومية) التي تجسد هذه القيم في سلوكيات ملموسة (العنف الجسدي، النفسي، الاقتصادي...).
4. معزز (الصمت المجتمعي وضعف المؤسسات) الذي يمرر هذه الممارسات دون مساءلة أو عقاب.
5. منتج (إعادة إنتاج الأعراف) حيث تعزز الممارسات غير المعاقب عليها الأعراف القائمة، وتعيد إنتاجها بقوة أكبر.

هذه الدائرة تفسر صعوبة كسر حلقة العنف، فكل عنصر يعزز العنصر الآخر في نظام متكامل من إنتاج وتطبيع العنف [البوعزيزي، 2021؛ العرفي، 2022].

3.4. المبحث الثالث: استراتيجيات المواجهة والتدخل

استناداً إلى التحليل السابق، يمكن اقتراح استراتيجية متعددة المستويات لمواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة وكسر آليات تطبيعه:

1. **على المستوى الثقافي:**

– تفكيك الخطاب الأبوي عبر نقد ثقافي جاد في الإعلام والتعليم.

– توظيف الدراما والسينما والفنون لتقديم نماذج بديلة للعلاقات الأسرية القائمة على الاحترام والمساواة.

– دعم الخطاب الديني التنويري الذي يؤكد على كرامة المرأة وحقها في حياة خالية من العنف [حركة مساواة، 2022].

2. **على المستوى الاجتماعي:**

– تطوير برامج توعية مجتمعية تستهدف تغيير الأعراف الاجتماعية الداعمة للعنف.

– إنشاء شبكات دعم مجتمعي للنساء المعنفات (جيران، أصدقاء، أقارب) تكسر عزلة الضحية.

– العمل مع القيادات المجتمعية (شيوخ القبائل، العمد، المؤثرين) لتغيير الخطاب المجتمعي حول العنف.

3. **على المستوى المؤسسي:**

– تطوير التشريعات وضمان تطبيقها بفعالية.

– تأهيل الكوادر العاملة في المؤسسات الرسمية (الصحة، الشرطة، القضاء) للتعامل مع حالات العنف.

– إنشاء مراكز إيواء ودعم نفسي وقانوني للنساء الناجيات من العنف [البيضاني، 2025].

4. **على المستوى المعرفي:**

– تشجيع إجراء دراسات ميدانية سوسيولوجية دقيقة حول الظاهرة في مختلف المناطق الليبية.

– إنشاء قواعد بيانات وطنية عن حالات العنف ضد المرأة.

– دعم ترجمة الأدبيات العالمية المهمة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي [العنزي، 2022].

يتضح من التحليل أن ظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة بنيوية معقدة تنتج عن تفاعل الأعراف الاجتماعية، والقيم الثقافية، والممارسات اليومية، وأنماط التنشئة الاجتماعية، في إطار دائرة متكاملة من التطبيع وإعادة الإنتاج. وتؤكد المقاربة التركيبية التي قدمها هذا الفصل أن مواجهة الظاهرة تتطلب تدخلاً متعدد المستويات (ثقافي، اجتماعي، مؤسسي، معرفي)، يتجاوز المقاربات القانونية الضيقة إلى معالجة جذرية للأبعاد الثقافية والاجتماعية التي تسمح باستمرار العنف وتطبيعه.

5. التوصيات والمقترحات

أولاً: التوصيات

في ضوء التحليل النظري الذي قدمته الدراسة حول آليات التطبيع الاجتماعي للعنف ضد المرأة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. **توصيات على المستوى الثقافي والإعلامي:**

– تطوير برامج إعلامية هادفة تتصدى للخطاب الثقافي المبرر للعنف وتقدم بدائل إيجابية للعلاقات الأسرية.

– إنتاج مواد توعوية (كتيبات، أفلام قصيرة، منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي) تشرح مفهوم التطبيع الاجتماعي للعنف وآثاره المدمرة.

– تنظيم حملات توعية مجتمعية تستهدف تغيير المفاهيم الخاطئة المرتبطة بـ "الشرف" و"الطاعة" و"الخصوصية الأسرية".

2. **توصيات على المستوى التربوي والتعليمي:**

– مراجعة المناهج التعليمية لتنقية ما تتضمنه من صور نمطية تعزز عدم المساواة بين الجنسين.

– إدماج مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان والمساواة في المناهج الدراسية بطرق تناسب مختلف المراحل العمرية.

– تدريب المعلمين والمعلمات على اكتشاف حالات العنف ضد الطالبات والتعامل معها بحساسية وفعالية [ابن سميشة، 2026].

3. **توصيات على المستوى الاجتماعي والأسري:**

– تنظيم ورش عمل وجلسات حوارية مجتمعية تستهدف الآباء والأمهات حول أساليب التنشئة الاجتماعية الخالية من العنف.

– إنشاء خطوط ساخنة للإبلاغ عن حالات العنف وتقديم الاستشارات النفسية والقانونية.

– دعم مبادرات المجتمع المدني العاملة في مجال حماية المرأة من العنف وتعزيز قدراتها.

4. **توصيات على المستوى القانوني والمؤسسي:**

– العمل على استكمال المنظومة التشريعية الحامية للمرأة من العنف، وضمان تطبيقها بفعالية.

– تأهيل الكوادر العاملة في المؤسسات العدلية والصحية والاجتماعية للتعامل مع حالات العنف وفق بروتوكولات موحدة.

– إنشاء وحدات متخصصة لحماية المرأة والأسرة في أقسام الشرطة والمستشفيات [البيضاني، 2025؛ الأحيول وبشير، 2024].

ثانياً: المقترحات البحثية المستقبلية

استناداً إلى الفجوات المعرفية التي كشفت عنها الدراسة، يقترح الباحث إجراء الدراسات المستقبلية التالية:

1. **دراسات ميدانية كمية:** إجراء مسح ميداني شامل على عينة ممثلة للمجتمع الليبي لقياس مدى انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة، والتعرف على أشكاله الأكثر شيوعاً، وقياس مستوى تطبيع العنف في الوعي الاجتماعي.
2. **دراسات نوعية (كيفية):** إجراء دراسات إثنوغرافية معمقة تستخدم أدوات المقابلة المتعمقة وتحليل الخطاب، للكشف عن الآليات الدقيقة التي يعمل من خلالها تطبيع العنف في سياقات محلية محددة.
3. **دراسات مقارنة:** إجراء دراسات مقارنة بين مناطق ليبية مختلفة (حضرية/ريفية، ساحلية/داخلية) لتحليل الاختلافات في أنماط التطبيع الاجتماعي للعنف وربطها بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل منطقة.
4. **دراسات تقييمية:** إجراء دراسات تقييمية لبرامج التدخل القائمة (إن وجدت) لقياس فعاليتها في تغيير الاتجاهات والسلوكيات المرتبطة بالعنف ضد المرأة.
5. **دراسات حول الرجال:** إجراء دراسات تركز على الرجال بوصفهم فاعلين أساسيين في عملية التغيير، وتحليل تصوراتهم حول العنف ضد المرأة والعوامل المؤثرة في تبني ممارسات عنيفة أو غير عنيفة [العنزي، 2022].
6. **دراسات حول الناجيات:** إجراء دراسات سردية (Narrative Studies) تتعمق في تجارب النساء الناجيات من العنف، لفهم كيف تمكن من كسر دائرة العنف، والاستفادة من تجاربهن في تصميم برامج الدعم والتمكين.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. ابن سميشة، فاطمة. (2026). العنف ضد المرأة في الوسط الأسري وتأثيره على التنشئة الاجتماعية للأبناء: دراسة سوسيولوجية ميدانية. مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، 14(1)، 181-190.
2. إبراهيم، هبة. (2021). التنشئة الاجتماعية والنوع الاجتماعي: نحو تربية عربية جديدة. القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات.
3. الأحيول، عوض عبدالرحمن، وبشير، انتصار مجيد. (2024). العنف ضد المرأة المتزوجة وتأثيره على الأسرة الليبية: دراسة سوسيو-قانونية لآراء القضاة في مدينة بنغازي. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، 4(2)، 123-145.
4. البوعزيزي، فتحية. (2021). تطبيع العنف ضد المرأة في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية. إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع، (53-54)، 45-68.
5. البيضاني، عبدالهادي. (2025). العنف الأسري ضد المرأة في ظل القوانين العراقية والدولية. مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية، 2(4)، 90-110.
6. بورديو، بيير. (2005). الهيمنة الذكورية. (ترجمة: وليد السيد). بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
7. بوترعة، مختار. (2020). تمثلات المرأة في الأمثال الشعبية العربية: دراسة أنثروبولوجية. مجلة إنسانيات، (87)، 45-62.
8. حمود، محمد جمال. (2023). العنف الرمزي ورهانات الهيمنة في المجتمع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
9. الركابي، لمى. (2021). سوسيولوجيا العنف ضد المرأة: نحو نظرية عربية نقدية. عمان: دار الشروق.
10. الزليتني، فاطمة. (2020). العنف ضد المرأة الليبية: دراسة في الأسباب والآثار. مجلة كلية الآداب – جامعة بنغازي، (28)، 77-96.
11. السيد، مريم. (2022). الأعراف الاجتماعية وتشكيل الوعي الجمعي: دراسة في آليات الضبط الاجتماعي. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

12. الطريفي، سعاد. (2021). آليات تطبيع العنف الرمزي ضد المرأة في الخطاب الثقافي العربي. مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، 10(38)، 115-138.

13. العرفي، جواد. (2022). العنف الرمزي وإعادة إنتاج الهيمنة الذكورية: قراءة في أعمال بيير بورديو. مجلة تبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية، 10(4)، 83-106.

14. العنزي، عبير. (2022). العوامل الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالعنف ضد المرأة: دراسة تحليلية. مجلة العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت، 50(3)، 187-215.

15. العنانى، حنان. (2020). التطبيع الاجتماعي للعنف ضد المرأة: دراسة في آليات إعادة الإنتاج. مجلة شؤون اجتماعية، 37(146)، 9-34.

16. عبد الرحمن، سلمى عبد الستار عبد اللاه. (2025). الأعراف الاجتماعية والثقافية وأثرها في حقوق المرأة وسياساتها: النموذج المصري. مجلة المستقبل العربي، (552)، 67-92.

17. عبد الحميد، نوال. (2022). الخطاب الأبوي وإعادة إنتاج التمييز ضد المرأة. بيروت: دار الطليعة.

18. عدلي، ياسمين. (2023). العنف الاقتصادي ضد المرأة: المفهوم، المؤشرات، آليات المواجهة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 35(2)، 256-289.

19. يونس، نيفين. (2021). العنف الاجتماعي ضد المرأة: دراسة ميدانية في عزلة الضحايا. مجلة كلية الآداب – جامعة القاهرة، 81(2)، 1-38.

20. حركة مساواة. (2022). العنف ضد المرأة في المجتمعات العربية: الإشكاليات وآليات التغيير في الفقه والقانون. بيروت: مؤسسة مساواة.

21. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2023). تقرير التنمية البشرية 2022/2021: زمن بلا يقين، حياة بلا استقرار. نيويورك: البرنامج.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Adams, A., Sullivan, C., Bybee, D., & Greeson, M. (2020). Development of the scale of economic abuse. Violence Against Women, 26(11), 1368-1390.
2. Bicchieri, C. (2017). Norms in the wild: How to diagnose, measure, and change social norms. Oxford University Press.
3. Connell, R., & Pearse, R. (2015). Gender: In world perspective (3rd ed.). Polity Press.
4. Flood, M. (2019). Engaging men and boys in violence prevention. Palgrave Macmillan.
5. Giddens, A., & Sutton, P. W. (2021). Sociology (9th ed.). Polity Press.
6. Heise, L., & Kotsadam, A. (2015). Cross-national and multilevel correlates of partner violence. Social Science & Medicine, 131, 224-233.
7. Jewkes, R., Flood, M., & Lang, J. (2020). From work with men and boys to changes of social norms and reduction of inequities in gender relations. The Lancet, 385(9977), 1580-1589.

8. Jewkes, R., Fulu, E., & Roselli, T. (2022). Violence against women and girls. The Lancet, 399(10327), 802-813.
9. Kelly, L. (2019). The continuum of sexual violence. In J. Hanmer & M. Maynard (Eds.), Women, violence and social control (pp. 46-60). Palgrave Macmillan.
10. Stark, E. (2019). Coercive control: How men entrap women in personal life. Oxford University Press.
11. United Nations Women. (2022). Violence against women: Global database. UN Women.
12. UNDP. (2023). Gender inequality and development report. United Nations Development Programme.
13. World Health Organization. (2021). Violence against women prevalence estimates, 2018. WHO.